دراسة تدعو لإقرار الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وردم الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل

■ ،،كتب/محمد راجح

دعت دراسة حديثة إلى ضرورة إقرار الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وردم الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وأكدت الدراسة أن سوق العمل اليمني يشهد تحديات بنيوية وتنظيمية وإدارية متعددة وتحتاج إلى تدخلات قوية ومتكاملة مدعمة بإرادة إيجابية قوية في مجال تنمية الموارد البشرية والعمل على قراءة الوضع الراهن وتشخيصه بعناية فائقة تمكن من رسم السياسات المناسبة ووضع التوجهات في ضوء التحديات القائمة بما يساعد على ردم هذه الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل.

وبحسب الدراسة التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي فإن العملية التعليمية تسير باتجاه آخر ضد اتجاه التطورات والاحتياجات في سوق العمل بسبب غياب قواعد البيانات لاحتياجات سوق العمل وربطه بمؤسسات التعليم لإعداد وتأهيل الكوادر البشرية، والذي أدى – إلى جانب التطورات السلبية لسير العملية التعليمية – إلى اختلال المخرجات التعليمية وعدم مواءمتها مع طبيعة الاحتياجات المتولدة في السوق.

وتشير الدراسة إلى أن هذه الاختلالات تؤدي إلى تراكم أعداد الخريجين المضافين إلى قوائم البطالة من حملة المؤهلات المختلفة، بالإضافة إلى تدني استيعاب اللغة الإنجليزية واستخدام الحاسوب في مناهج المراحل التعليمية المختلفة، والذي أدى إلى انفصام التوافق بين المخرجات التعليمية واحتياجات قطاعات الإنتاجية.

وتضيف الدراسة أنه في ظل غياب قواعد البيانات لاحتياجات سوق العمل وربطه بمؤسسات التعليم لإعداد وتأهيل الكادر البشري، فإن العملية التعليمية ستبقى تسير باتجاه آخر ضد اتجاه التطورات والاحتياجات في سوق العمل، مشددةً على أن ذلك سيؤدي إلى عدم مواءمة المخرجات مع طبيعة الاحتياجات المتولدة في السوق المحلية، وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى تراكم الخريجين المضافين إلى قوائم البطالة من حملة المؤهلات المختلفة، بالإضافة إلى غياب الروابط والانسجام مع التوجهات الاقتصادية وتشير الدراسة إلى أن تأثر سوق العمل بالمتغيرات التكنولوجية والاتصالات أسرع من استجابة التعليم لكل المتغيرات، وهو ما خلق فجوة معرفية بين مخرجات التعليم وما يتطلبه سوق العمل. وطبقاً للدراسة، التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فإن سوق العمل في اليمن يشهد تحديات بنيوية وتنظيمية وإدارية تحتاج إلى تدخلات قوية ومتكاملة، خصوصاً في مجال تنمية الموارد البشرية، حيث تقتضي الضرورة وضع سياسات دقيقة للوضع القائم ووضع التوجهات في ضوء التحديات القائمة، بما يساعد على ردم الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية. وتؤكد وزارة التخطيط أن معدل النمو السنوي لقوة العمل في اليمن يفوق معدل نمو السكان ومعدل نمو الاقتصاد الوطني، وبالتالي عجز الاقتصاد عن توليد فرص عمل لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، موضحةً أن هناك عدم توازن بين الطلب والعرض في سوق العمل، فمصادر الطلب على العمل محدودة تواجهها مصادر عرض وفيرة، حيث أن مخرجات التعليم متزايدة ودون تأهيل كاف، كما أن الداخلين إلى سوق العمل من الفئات العمرية الأدنى لا يحصلون على تأهيل مطلق، مما يجعل النسبة الغالبة من قوة العمل تعد في نطاق العمالة غير الماهرة.

٣ مليارات ريال قيمة الصادرات الوطنية عبر ميناء عدن

■ ،،عدن/ سبأ

بلغت قيمة صادرات اليمن من الأسماك والمنتجات الزراعية والصناعية عبر ميناء عدن والحاويات ومطار عدن الدولي خلال شهر أكتوبر الماضي وحتى النصف الأول من نوفمبر الجاري ثلاثة مليارات و٧١ مليونا و٤٢٤ ألف ريال.

وأوضحت إحصائية النشاط التصديري الخارجي صادرة عن الغرفة التجارية والصناعية بعدن حصلت (سبأ) على نسخة منها أن صادرات المنتجات الصناعية شملت زيوت الطبخ والعطورات والألبان السائلة فيما شلمت صادرات المنتجات الزراعية البن ونخالة القمح واللبان ومادة المر العلك التي تشتهر بها اليمن.

وأشارت الإحصائية إلى أن عدد البلدان التي تلقت صادرات اليمن ٢٧ دولة تصدرت القائمة دولة الامارات العربية المتحدة ومصر والسعودية وايطاليا ولبنان وسوريا تليها الصين وروسيا وفيتنام والاردن وفرنسا وماليزيا.

وأفادت الإحصائية بأن عددا من الشركات الايطالية واليابانية والتركية تقدمت بعروض تجارية لاستيراد وتسويق البن اليمني لجودته العالية.

خبراء يؤكدون أهمية دعم الأبحاث العلمية الزراعية لزيارة إنتاجية الحبوب

■ ،،كتب/محمد راجح

دعت دراسة حديثة إلى دعم الأبحاث العلمية الزراعية الهادفة إلى إحداث زيادة في إنتاجية الهكتار من الحبوب بصورة عامة والقمح بصورة خاصة.

وأكدت الدراسة أهمية التركيز على القطاع الزراعي في بلادنا وحل المعوقات التي يواجهها للنهوض به وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وطبقاً للدراسة التي أعدتها الباحثة الاقتصادية أروى أحمد البعداني، فإن درجة استجابة الإنتاج للتغيرات المزروعة عالية جداً، وهو ما يدعو إلى التركيز على العديد من العوامل والبرامج والأبحاث الهادفة إلى زيادة الإنتاج المحلي من الحبوب، مثل القمح وتلبية متطلبات الأمن الغذائي في البلد.

وتتضمن أهم هذه العوامل ضرورة زيادة المساحة المزروعة بالقمح بالعمل على تقديم الدعم المادي للمزارعين والشباب العاطل عن العمل، وذلك عن طريق توفير مساحات زراعية ووسائل ري مناسبة وتقديم الاستشارات الزراعية لكيفية معالجة المشاكل التي قد تتعرض لها المحاصيل.

وتشير الدراسة إلى أهمية التوسع في استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة ورفع مهارة المزارعين من أجل تحسين إنتاجية العامل.

وتعد الزيادة السكانية من أهم العوامل المؤثرة على زيادة حجم الاستهلاك وأذواق المستهلكين – حسب ما تذكر الدراسة – بالإضافة إلى التأثير على أسعار السلع الأخرى البديلة للقمح.

وترى الدراسة ضرورة ترشيد استهلاك القمح والعمل على تقليل الفاقد في مرحلة التصنيع والاستهلاك النهائي للمواد الغذائية ورفع وعي المستهلكين تجاه سلعة القمح، بالإضافة إلى أهمية تغيير النمط الغذائي للسكان بتنويع مصادر الغذاء بدلاً عن الاعتماد على القمح بصورة أساسية.

مطالبات بوضع خارطة طريق لأنضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العربية

■ ،، كتب/عبدالله الخولاني

أكدت دراسةحديثة إن الدول العربية تفتقر للكوادر المؤهلة والملمة بالجوانب القانونية والفنية لمتطلبات الانضمام خاصة في مجال إعداد جداول الالتزامات في مجال السلع والخدمات، وأعداد الردود على الأسئلة التي ترد في الدول الأعضاء بطريقة صحيحة تتماشى مع نصوص الاتفاقيات ,وبينت الدراسة عدم وجود توافق عام في الآراء بين المؤسسات السياسية في الدولة وبين الفنيين في الوزارات ذات الصلة وأصحاب الشأن من قطاع خاص ومجتمع مدني حول أهداف الانضمام وكيفية أدارة المفاوضات بطريقة تخدم المصالح التنموية والاقتصادية للدولة,بالإضافة إلى وجود عوامل سياسية خارجية، مثل الفتور في العلاقات الدبلوماسية مع الدول النافذة، ومحاولة هذه الدول الاستفادة من هذا الوضع لممارسة الابتزاز خلال عملية المفاوضات أو حتى قبل الحصول على صفة المراقب ووفقا للدراسة التي اعدها السفيرعلي محمودعن الصعوبات التي تواجه الدول العربية الساعية للانضمام فان الثمن المطلوب دفعه للانضمام هو نوع من العقوبة التي يجب على الدول المتقدمة للعضوية دفعها نتيجة تأخرها في اتخاذ القرار بالانضمام لعضوية هذا النادي

ولفتت إلى أن عملية الانضمام الحالية, أصبحت أكثر صعوبة وعبئاً خاصة في مجال فتح الأسواق والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان ثمن الانضمام في ارتفاع متواصل أم انه يستحق الدفع إذا ما أخذنا في الاعتبار التأثير الذي يمكن أن ينتج عن الانضمام على عملية التنمية، لذا من المهم أن تقوم الدول التي انضمت بعمل جرد للمكاسب والخسائر لما قدمته من تنازلات والتزامات في مجال فتح الأسواق خاصة في مجال الصادرات والواردات وجذب الاستثمارات، وأوضحت أن تحديد الأهداف وتحليل الخيارات الاقتصادية ووضع الأولويات التفاوضية بما فيها الخيارات البديلة -Fallback posi tions مطلوبة بشدة قبل الشروع في عملية المفاوضات، آذ أن الالتزامات في مجال التعرفة وفتح السوق في مجال الخدمات يمكن أن تؤثر إيجابا أو سلباً على المستثمرين الأجانب والموردين، وشددت على وضع خارطة طريق مفصلة ومستندة على أولويات واضحة وتحدد فيها أنواع الدعم الفني واحتياجات بناء القدرات المختلفة في كل مرحلة من مراحل عملية الانضمام بما في ذلك احتياجات تنفيذ بروتوكول الانضمام بعد الانضمام رسمياً,ودعت إلى الاستفادة من الخبرات العملية المتراكمة لدول حديثة الانضمام من واقع مشاركتها الفعلية في عملية الانضمام، وبالنسبة للمنطقة العربية هناك خبرات وكفاءات يمكن الاستعانة بها خاصة من دول مثل الأردن، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية.

رأي اقتصادي

المصارف التقليدية وأقسامها الإسلامية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

□ تتجه معظم مصارفنا ومؤسساتنا اليمنية التقليدية إلى إنشاء فروع أو مصارف أو أقسام مصرفية إسلامية متخصصة بالكامل لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ساعيةً بذلك إلى الحصول على مزايا تخولها المنافسة والنمو إلى جانب المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية اليمنية المتخصصة التي تفوقها مورداً وحجماً وحضوراً واستقطاباً، إلا أنه من الواضح أن المصارف والمؤسسات المالية التقليدية تسير في الاتجاه الصحيح باختيارها سوقاً متعاظماً حيث يكثر الطلب على خدماتها، وفي إطار تحول المصارف والمؤسسات المالية التقليدية إلى العمل المصرفي والمالي الإسلامي سجلت معظمها توسعاً ملحوظاً في حجم التمويلات المقدمة وفق الصيغ الإسلامية ووفق عقود مرابحة ومشاركة وإيجار واستصناع وبرامج شاملة للتكافل التعاوني تتضمن منتجات للتأمين على الحياة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها قامت وتقوم بتعزيز قاعدة منتجاتها والتوسع في خدمات الاستثمار التي تقدمها على شكل حلول متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتتضمن خدمات الصناديق وإدارة الأصول وإصدار البطاقات الائتمانية الإسلامية، وبدأت بحملات تسويقية واسعة للترويج للخدمات الجديدة التي تقوم بها، وأصبحت مدعومة بمضمون حديث يرتكز على خدمات عالية الجودة وشبكة فروع بمفهوم استراتيجي مختلف قادرة على اكتساب مزايا تنافسية تتيح لها أخذ مواقع قوية بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية التي تفوقها حجماً وانتشاراً ومورداً وحضوراً وتسويقاً وحتى تتمكن من الارتقاء بأدائها على مستوى السوق اليمنية.

اختتام دورة صيانة وإصلاح أعطال محركات القوارب البحرية بحضرموت

■ ،،المكلا/سبأ

اختتمت بمديرية الشحر محافظة حضرموت أمس الدورة التدريبية الخامسة الخاصة بصيانة وإصلاح أعطال محركات القوارب البحرية نظمها على مدى ثلاثة أيام وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالتعاون مع المعهد الدولي الحديث.

هدفت الدورة التي تأتي ضمن مشروع تدريب الصيادين على صيانة محركات القوارب البحرية الممول من وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالمكلا التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية إلى إكساب ٢٠ صياداً تقليدياً من جمعيات الشحر السمكية والخور السمكية والمجرف السمكية مهارات تطبيقية لتحديث المكينة البحرية وكيفية إصلاحها والتعامل معها وفنون صيانة وإصلاح المحرك البحري.

وأوضح منسق المشروع بوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالمكلا ماهر خان لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المشروع الذي يستهدف تدريب ٣٠٠ صياد من الجمعيات السمكية بساحل حضرموت والمهرة وشبوة يسهم في إكساب الصيادين التقليديين مهارات صيانة وإصلاح أعطال المحرك البحري.

البنك العربي يمنح لقب «بنك العام»

■ ،،الثورة/ قاسم الشاوش

منحت مجلة اراببان الشرق الأوسط البنك العربي لقب «بنك العام» وذلك في حفل توزيع الجوائز الذي اقيم في إمارة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة تقديرا للأداء المتميز للبنك خلال العام الحالي وقيادته الاستثنائية ومساهماته في التنمية الشاملة على مستوى المنطقة.

وفي حفل توزيع الجوائز الذي حضره عدد من الاقتصاديين ورجال الاعمال والرياديين العرب تم تسليط الضوء على دور الأفراد والمؤسسات الذين تميزوا في مجالاتهم وأنشطتهم خلال العام.

حيث تعتبر جوائز اراببان بيزنس من أرقى الجوائز على صعيد الاعمال التي تكرم الأداء المتميز في جميع مجالات الاعمال.

واعتبر رئيس مجلس إدارة البنك العربي عبدالحميد شومان في تصريح لـ«الثورة» أن هذه الجائزة تؤكد مكانة البنك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وقال: إننا فخورون بهذا التكريم لنا كمؤسسة تحرص دوما على تقديم أفضل الخدمات إلى جانب التزامنا على سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة ولعب دور رائد في مجال المسؤولية الاجتماعية.

من جانبها قالت نائب الرئيس التنفيذي للعلامة التجارية للبنك دينا شومان عند استلامها للجائزة نيابة عن البنك أن هذه الجائزة تعكس الأداء المالي القوي للبنك العربي وسمعته المتميزة المبنية على تاريخ حافل بالإنجازات والقدرة على الأداء القوي تحت مختلف الظروف.